

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

هل يلحقه نسب ولدها على روایتین .

قوله وهل يلحقه نسب ولدها على روایتین .

وأطلقهما في الهدایة و المذهب و مسبوك الذهب و المستوعب و الخلاصة و المغني و الہادی و الكافي و المحرر و الشرح و الحاوی الصغير و الرعاية الكبرى و الفروع .

إحداهما : يلحقه نسبة صحيحة في التصحیح .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يلحقه نسبة وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد ۷ وصححه في النظم .

قال أبو بكر عليه العمل .

قال الإمام أحمد ۷ لما لزمه من الجلد أو الرجم .

وقال الشيخ تقي الدين ۷ إن ظن جوازه لحقه وإن فروايتان فيه وفي حده .

وعنه : يحد فلا يلحقه نسبة كما لو لم نحلها له ولو مع ظن حلها مهنا .

وعنه : فيمن وطء أمة امرأته إن أكرهها عنت وغرم مثلها وإن ملكها .

قال الشيخ تقي الدين ۷ وليس بعيد من الأصول .

وهذه الرواية ذكرها الشيخ تقي الدين ۷